



على هامش مؤتمر المحللين للربع الأول من 2022

عصام الصقر: «الوطني» يواصل اقتناص فرص النمو في مرحلة التعافي

■ حققنا نمواً قوياً في الأرباح وواصلنا ترسيخ مكانتنا الريادية ■ أحرزنا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي

وقال الصقر إن البيئة التشغيلية على مستوى الكويت شهدت استمراراً لبعض مظاهر التعافي خلال الربع الأول من العام 2022، على الرغم من استمرار حالة التآزم السياسي، بدعم من تحسن وتيرة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة إنتاج النفط وتحسن الأسعار، الأمر الذي انعكس إيجاباً على معنويات وأنشطة الأعمال. وأوضح أن التوقعات ترجح نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 بنحو 8,5٪ على خلفية زيادة إنتاج وأسعار النفط، بينما تتوقع نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو 4٪ لهذا العام. وعلى صعيد أسواق المشاريع، أكد الصقر على أن قيمة ترسيبات المشاريع بلغت 110 ملايين دينار خلال الربع

النتيجة عن أنشطة البنك التشغيلية بنسبة 25٪ بحلول العام 2025، كأحد المبادرات البيئية الرئيسية في إطار التزام البنك بتحقيق الاستدامة. التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة، تماشياً مع رؤية «كويت جديدة 2035». وأوضح أن البنك أعلن عن هدفه المتمثل في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة



عصام الصقر

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر إن البنك واصل اقتناص فرص النمو الناتجة عن تحسن معنويات الأعمال ليحقق إيرادات جيدة ونمو قوياً في الأرباح بالإضافة إلى ترسيخ مكانته الريادية في السوق.

وأضاف الصقر على هامش مؤتمر المحللين لنتائج الربع الأول من العام 2022، أن الوطني حقق صافي ربح قدره 116,6 مليون دينار بنمو نسبته 38,3٪ على أساس سنوي، مشيراً إلى أن النمو الكبير في صافي الربح يرجع إلى تحسن اتجاهات الربحية وكذلك استمرار عودة تكلفة المخاطر إلى مستوياتها الطبيعية.

وأكد الصقر على أن البنك أحرز تقدماً ملحوظاً في تنفيذ أجندته الاستراتيجية نحو التحول الرقمي وتنفيذ المبادرات التكنولوجية، موضحاً أن البنك استقبل العام 2022 بموقف قوي يدعمه ما حققه من نجاح على الصعيد التشغيلي خلال الجائحة لتبرهن تجربته خلال تلك الظروف على حصافة استراتيجية المجموعة للتنوع ومرونة نموذج أعماله وقدرته على تخطي الأزمات.

وأشار إلى أن البنك قام خلال هذا الربع بتعزيز جهوده لتخصيم ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجياته وخطط أعماله طويلة المدى كما قام البنك بإطلاق إطار عام للتمويل المستدام بهدف دمج المعايير البيئية والاجتماعية في ممارسات أعماله لدعم



رونفي: متفائلون باستمرار تحسن آفاق البيئة التشغيلية خلال 2022

التشغيلية على الرغم من الارتفاع الأخير في أعداد حالات الإصابة بفيروس كورونا في بعض البلدان، حيث من المتوقع ارتفاع أسعار الفائدة القياسية خلال في العام الحالي. مع استفادة صافي إيرادات الفوائد للبنك بشكل عام من سينايريو ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن توقيت وحجم رفع أسعار الفائدة المحلية قياسي على أسعار الفائدة العالمية لا يزال غير معروف.

وقال: أما فيما يخص صافي هامش الفائدة، فوفقاً للسياساريو الحالي، وبغض النظر في الارتفاع المحتمل في أسعار الفائدة القياسية، فإنه من المتوقع بقاء صافي هامش الفائدة إلى حد كبير عند مستويات مماثلة لمتوسط العام 2021، مع احتمالية حدوث انخفاض طفيف، وذلك بسبب التأثيرات المحتملة على تكلفة التمويل. إلا أنه من المتوقع استفادة صافي إيرادات الفائدة وبالتالي صافي هامش الفائدة من رفع أسعار الفائدة. وأوضح أنه وفيما يخص نسبة التكاليف إلى الدخل والتي بلغت 38,9٪ للربع الأول من العام 2022، فوفقاً لسياساريو ثبات أسعار الفائدة واستمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع بقاء نسبة التكاليف إلى الدخل خلال الفترة المتبقية من العام 2022 عند مستويات مماثلة إلى حد كبير للعام 2021.

قال المدير المالي للمجموعة بالإجابة سوحيث رونفي إن نتائج بنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2022 اتسمت باستمرار حالة التعافي والانتعاش الملحوظ في تحسن العوامل الرئيسية المحركة للأنشطة التشغيلية، والنمو القوي للقروض، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات خسائر انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية ومستويات السيولة، وماتة قاعدة رأس المال.

وأشار إلى أن ارتفاع صافي أرباح البنك خلال الربع الأول يعكس الأداء القوي للمجموعة بدعم من النمو في حجم أعمالنا وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. وبشكل خاص، سجلت محفظة قروض المجموعة نمواً قوياً بنحو 330 مليون دينار، وبما نسبته 1,7٪ خلال الربع الأول من العام 2022 على أساس فصلي.

وأكد على أن المجموعة سجلت نمواً في القروض على أساس فصلي بنسبة 1,7٪ خلال الربع الأول من العام 2022، فيما تستمر التوقعات بأن تشهد القروض نمواً بمرقم كبير في خاتمة الأحاد خلال الفترة المتبقية من هذا العام. وأبدى رونفي تفاؤلاً بالتحسن المستمر في الظروف العامة للبيئة

خيارات الحكومة.. محدودة

الخلاف بين الحكومة والبرلمان. لكن الآن، وعلى الرغم من استقالة الحكومة، أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف القيود المفروضة لاحتواء الجائحة إلى زيادة أنشطة الشركات خلال العام 2021، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تمت ترسيبها 1,5 مليار دينار.

وتوقع الصقر ترسيبة المزيد من المشاريع في مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والأصناعات والبروكيماويات، وغيرها من القطاعات، مشيراً إلى أن التوقعات ترجح انتعاشاً في نشاط المناقصات وترسيبة المشاريع خلال العام 2022 مع تقديرات ترسيبة مشاريع قيمتها حوالي 2 إلى 3 مليارات دينار خلال الفترة المتبقية من العام.

توقع الصقر إقرار قانون الدين وقانون الرهن العقاري قريباً وذلك على الرغم من التوتر بين الحكومة والبرلمان وكذلك العوامل الأخرى المتمثلة في تحسن الأوضاع المالية العامة مؤخراً على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث لا توجد خيارات لدى الحكومة سوى تمرير هذين القانونين.

وأوضح أن التوترات السياسية لها تأثير سلبي على الإصلاح والتنوع الاقتصادي، إلا أن الحكومة في وضع صعب للغاية ولديها بدائل محدودة جداً لا تترك أمامها أي خيار سوى إقرار العديد من القوانين المهمة مثل قانون الرهن العقاري وقانون الدين العام. وقال الصقر إن هناك تباطؤاً في وتيرة ترسيبة المشاريع مؤخراً بسبب

ساهمت في تزايد اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع معدلات التضخم

.. وفي تقرير للبنك: الحرب الروسية - الأوكرانية تُعيق انتعاش الاقتصاد العالمي



سلط بنك الكويت الوطني الضوء على أحدث تقرير لآفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي والذي كشف عن توقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ هذا العام بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6,1٪ في عام 2021 إلى 3,6٪ في عامي 2022 و2023، ويمثل ذلك تراجعاً قدره 0,8 و0,2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات بنابر الماضي. وأشار صندوق النقد الدولي إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب إلى جانب تزايد ضغوط الأسعار ما أدى إلى رفع توقعاته للتضخم لعام 2022 إلى 5,7٪ للاقتصادات المتقدمة و8,7٪ للاقتصادات الناشئة والنامية بزيادة قدرها 1,8 و2,8 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يناير.

منذ نحو عامين، وتأثر المؤشر سلباً على خلفية تزايد حالة عدم يقين لدى العملاء فيما يتعلق بالتوقعات والعقوبات الاقتصادية واختناقات سلسلة التوريد الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. من جهة أخرى، سجل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات أعلى مستوياته في ثمانية أشهر مرتفعاً إلى 57,9 هذا الشهر مقابل 56,1 في مارس. وساهم في تعزيز أداء القطاع تخفيف قيود «كوفيد-19»، وكانت قراءته أفضل بكثير من توقع قطرة، كما انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يشمل قطاعي التصنيع والخدمات اللذين يمثلان معاً أكثر من ثلثي أكبر اقتصاد في أوروبا، إلى 54,5 نقطة على الرغم من أنه كان أفضل قليلاً من توقعات المحللين التي أشارت إلى وصوله إلى 54,1. وارتفع معدل التضخم الألماني إلى 7,6٪ على أساس سنوي في مارس، فيما يعد أعلى مستوياته منذ أكثر من 40 عاماً.

مكافحة التضخم، مشيراً إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي القادم المقرر انعقاده في الرابع من مايو. وفي سياق حديثه أمام لجنة نظمتها صندوق النقد الدولي، أكد باول توقعات إن رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس سيكون مطروحاً على طاوله اجتماع المستقبل، مضيفاً: لا اعتقد أنك ستسمع أي شخص في الاحتياطي الفيدرالي يقول إن ذلك سيكون مباشراً أو سهلاً، سيكون صعباً للغاية، وستنبدل قصارى جهدهنا لتحقيق ذلك.

وتباطأت بشدة وتيرة نمو قطاع التصنيع الألماني في أبريل، بينما تسارعت وتيرة نمو قطاع الخدمات، وفقاً لأحدث مسح صدر يوم الجمعة، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى 54,1 في أبريل مقابل 56,9 في مارس الماضي، مسجلاً أدنى مستوياته في 20 شهراً، حيث انخفضت الطلبات الجديدة للمرة الأولى

الضغوطات سلاسل التوريد وارتفاع معدلات التضخم، وهي مشاكل كانت العديد من الدول تعاني منها بالفعل بسبب الجائحة، وقد زادت ضغوط الأسعار من تلك التوقعات خلال الأشهر المقبلة، ما قد يؤدي إلى لجوء صناعات السياسات إلى تشديد السياسات النقدية، وقال صندوق النقد الدولي إن التوقعات لا تزال غير مؤكدة، مع إمكانية تصاعد حدة الحرب وتشديد العقوبات ومن المحتمل ظهور متغيرات جديدة لفيروس «كوفيد-19»، ما قد يعيق التعافي الاقتصادي، وقالت كريستالينا جورجييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي: للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، أصبح التضخم خطراً واضحاً وقائماً للعديد من البلدان حول العالم، وأضافت قائلة: هذه نكسة طالبت لانتعاش الاقتصاد العالمي.

أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيمس باول خلال الأسبوع الماضي عزم البنك المركزي على



Advanced Technology Company K.S.C.P.
شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع.

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع.

يتشرف مجلس إدارة شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع. بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 المزمع انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 2022/05/10 في تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك في مقر الشركة الرئيسي الكائن في (السالمية - شارع سالم المبارك - قطعة 4 - قاعة الاجتماعات - الدور العاشر) لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع. للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31.

- 1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه.
- 2) تلاوة تقرير الحكومة وتقرير لجنة التدقيق والمخاطر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليهما.
- 3) استعراض تقرير المخالفات التي رصدها الجهات الرقابية، وإي عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات وتنتج عنها تطبيق جزاءات (مالية أو غير مالية) على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- 4) سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه.
- 5) مناقشة البيانات المالية المجمعة والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليها.
- 6) مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية من أرباح السنة المالية المنتهية في 2021/12/31، بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 15 فلس لكل سهم) وبإجمالي قدره 2.250.000 د.ك. (مليونان ومئتان وخمسون ألف دينار كويتي لا غير) وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق وتفويض الرئيس التنفيذي بالتصرف في كسور الأسهم وتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم أو تعديله إذا لزم الأمر.
- 7) مناقشة توصية مجلس الإدارة بصرف مكافآت للأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31، عن المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في أعمال واجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك بمبلغ إجمالي قدره 234.500 د.ك. (مئتان وأربعمائة وثلثون ألف وخمسة وستون دينار كويتي لا غير).
- 8) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها، وفقاً للأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 وللجنة التنفيذية وتعديلاتها، والقرارات والتعليمات ذات الصلة لمدة ثمانية عشر شهراً.
- 9) استعراض تقرير التعاملات مع الأطراف ذات الصلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 2021/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في التعاملات مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2022/12/31.
- 10) الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شركة ذات غرض خاص مؤسسية في دولة مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها (ويشمل ذلك السندات الدائمة والسندات القصيرة الأجل) وتصنيفها (كسندات ذات أولوية بالسداد أو كسندات غير مضمونة أو كسندات مضمونة أو غيرها من التصنيفات) وقيمتها الاسمية وسعر الخصم أو الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها طبقاً للأحكام اللائحة التنفيذية للقانون 7 لسنة 2010 وتعديلاتها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
- 11) استقطاع 10% من ربح السنة القابل للتوزيع قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العملة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني بقيمة 625.207 د.ك. (ستمائة وخمسة وعشرون ألف ومئتان وسبعة وثمانون ديناراً كويتي لا غير) بحيث لا يتعدى 50% من رأس المال.
- 12) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والإدارية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- 13) مناقشة توصية مجلس الإدارة بالقيام بإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة والتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والمحلية والأجنبية وإبرام عقود التمويل.
- 14) تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2022 مع مراعاة مدة التفويض الإلزامي لمراقب الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أنعائه.
- 15) النظر في مستند عرض الشراء الجزئي المقدم من شركة القرن لصناعة الكيماويات النبرولية ش.م.ك.ع. لزيادة نسبة مساهمتها في رأس مال شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع. وذلك عن طريق تقديم عرض شراء جزئي طبقاً للأحكام الكتاب التاسع والاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتها لعدد ما لا يتجاوز 13.500.000 سهم وهو ما يمثل نسبة تصل إلى 9,0% من رأس مال شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع.
- 16) النظر في رأي مستشار الاستثمار المستقل بشأن عرض الشراء الجزئي.
- 17) انتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من يتوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الرئيسي الكائن في السالمية - شارع سالم المبارك - قطعة 4، وذلك لاستلام الدعوات واستمارات التوكيل وجدول الأعمال مصطبطين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية أو جواز السفر للأفراد.
- كتاب تفويض بالنسبة للشركات أو المؤسسات.

وذلك خلال ساعات العمل الرسمية للشركة.

والله ولي التوفيق،

مجلس الإدارة

باقي التقرير على موقع «الانباء» الإلكتروني
www.alanba.com.kw